واستثنى استعمالا عند الطهر من الحيض وكذا من النفاس كما قاله
الاذرعي وغيره فليلا من القطة او اظفار وهما نوعان
من الجوز ويحرم عليها دهن شعرها ولحيتها ان كان لها
لحية لما فيه من الزينة واكتحالا بما مر وان لم يكن فيه طيب
لحديث ام عطية المار ان فيه جمالا وزينة وتوابع ذلك
البيضا وغيرها اما اكتحالا بالابيض كالتوتيا فلا يحرم
اذ لا زينة فيه واما الاصفر وهو الصبر فيحرم على السوداء وكذا
على البيضا على الاصح لانه كحسن العين ويجوز الاكتحال بالاثمد
والصبر لحاجة كرمد فتكتحل ليلا وتمسحه نهارا لانه صلى الله
عليه وسلم اذن لام سلمة في الصبر ليلا لخصر ان احتاجت
اليه نهارا ايضا جاز وكذا يحرم عليها طلى الوجه بالاسفيداج
والدرنج وهو كما في المهمات بكسر الدال المهملة وبعين منهما
الف ما يطلى به الوجه للتحسين المسمى بالمرة التي يورد تبها
الحمرة والاختضاب بحنا وغيره فيما يظهر من بدنها كالوجه
واليدين والرجلين ويحرم تطريف اصابعها وتصفيف
شعرها وتجعيد شعرها وحنوها جها بالمكحل ونحوه
بالمخ **تنبيه** قد علم من تغيير الاحداد ما ذكر جواز
التنظيف بغسل راس وقلم ظفر واستحداد ونتف شعر ابطه
وازالة وسخ ولو ظاهرا ان جميع ذلك ليس من الزينة الى
الداعية الى الوطئ واما ازالة الشعر المتضمن زينة كاخذ
ما حول الحاجبين واعلى الجبهة فتمنع منه كما بحثه بعضهم
وهو ظاهر واما ازالة شعر لحية او شارب نبت لها فتمنع
ازالته كما قاله النووي في شرح مسلم وبحل امتشاط بلا ترجيل

بدهن

بدهن ونحوه بسدر ونحوه ويحل لها ايضا دخول حمام ان لم
يكن فيه خروج محرم ولو تركت المحدة المكلفة الاحداد الواجب
عليها كل المدة او بعضها عصت ان علمت حرمة الترك وانقضت
عدتها مع العصيان ولو بلغها وفاة زوجها او طلاقه بعد
انقضاء العدة كانت منقضية ولا احداد عليها ولا احداد
على غير زوج ثلاثة ايام فاقل ويحرم الزيادة عليها بقصد
الاحداد فلو تركت ذلك بلا قصد لم تاثم وخرج بالمراة الرجل
فلا يحرم له الاحداد على قريبه ثلاثة ايام لان الاحداد انما شرع
للنساء لنقص عقلهن المقتضي عدم الصبر **ويجب على المتوفى**
عنها زوجها وعلى المبتوتة اي المقطوعة عن النكاح
ببينونة صغرى او كبرى او الثلث القطع **ملازمة البيت**
اي الذي كانت فيه عند الفرقة لموت او غيره وكان تحقيقا
للزوج لانها بقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن اي بيوت
ازواجهن واضافها اليهن للتلبس ولا يخرجن الا ان تاتين
بفاحشة مبينة قال ابن عباس وغيره الفاحشة المبينة
هي ان تبذو على اهل زوجها وليس للزوج ولا غيره اخراجها
ولا لها الخروج منه ان رضي بها الزوج لا لعذر كما سياتي
لان في العدة حقا لله تعالى والحق الذي لله تعالى لا يسقط
بالتراضي وخرج بقيد المبتوتة الرجعية فان للزوج
اسكانها حيث شاء في موضع يليق بها وهذا ما في الحاوي
الماوردي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين بها
في حكم الزوجة وبه جزم النووي في نكته والذي
في النهاية وهو مفهوم المنهاج كاصله كغيرها وهو ما